

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية اللجنة الفرعية القانونية

الجلسة ٧٧٤

الجمعة ٤ نيسان/أبريل، الساعة ١٥/٠٠

فيينا

الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/١٤

إذاً نبدأ بتعريف وتعيين حدود الفضاء الخارجي أي البند ثمانية(أ) من جدول الأعمال، وليس ثمة أي وفد طلب الكلمة في هذا الإطار على قائمة المتحدثين، ولذا أسألكم هل من وفد يود الحديث عن هذا البند ثمانية(أ) من جدول الأعمال؟ لا فيما يبدو، إذاً سنتابع أملاً في أن نختم بحثنا للبند ثمانية(أ) من جدول الأعمال أي "تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده" يوم الاثنين. نتابع بحث ذلك البند أملاً في أن نختمه آنذاك.

إذاً وآلآن حضرات السيدات والسادة وحضرات الوفود حبذا لو أمكننا متابعة النظر في البند ثمانية(ب) من جدول الأعمال، أي طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، وكذلك ليس هناك أي وفد أدرج اسمه على قائمة متحدثي عصر اليوم، ولذا أسألكم هل هناك من يطلب الكلمة؟ لا فيما يبدو. إذاً كذلك سنتابع بحث هذا البند أملاً في أن نختمه يوم الاثنين، أي البند ثمانية(ب)، طبيعة واستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض إذاً نتابعه أملاً في أن نختمه يوم الاثنين.

الرئيس: إذاً أيها الزملاء أعلن افتتاح الجلسة الرابعة والسبعين بعد السبعمئة لجنتنا هذه الفرعية القانونية، وسنتابع ببحث البند ثمانية(أ) من جدول الأعمال، أي تعيين حدود الفضاء الخارجي وتعريفه، وكذلك البند ثمانية(ب)، أي خصائص المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. وسنتابع أملاً في أن نختم بحثنا للبند التاسع أي "مصادر الطاقة النووية" ثم نتابع بحثنا للبند العاشر أي "دراسة واستعراض المستجدات الخاصة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل المتصلة بالموجودات الفضائية والملحق باتفاقية المصالح الدولية في المعدات المنقولة". كما أننا سنبدأ بحثنا للبند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "بناء القدرات على قانون الفضاء". ولو بقي لنا وقت كافٍ فالفريق العامل المعني بحالة معاهدات الأمم المتحدة حول الفضاء الخارجي وتطبيقها سيعقد جلسته الخامسة، أي تعليق على هذا البرنامج المقترح؟ لا فيما يبدو.

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداءً من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلا من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالانكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، الى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.

V.08-52857 (A)

* 0852857 *

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): نعم أتفهم حضرة الرئيس موقفك هذا، ولكن ما اقترحه ليست تعديلاً على عنوان الاتفاقية الرسمي أود فقط أن أوضح لكم أن هذه اتفاقية من اتفاقيات معهد يونيدروا، وإلا فعلينا أن نورد العنوان بأكمله. إذاً سنضطر إلى وضع العنوان الكامل الرسمي لتلك الاتفاقية أي اتفاقية كيب تاون وهلم جرى.

الرئيس: أتفهم حرصك هذا تماماً ولكنني لا أعترض بتاتاً على أن نورد العنوان الكامل لهذه الاتفاقية هذا لو قبلت الوفود الأخرى بذلك، ولكن مرة أخرى أقول أن من الأفضل أن نتناول هذا الموضوع في إطار مناقشتنا لجدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة، دورتنا القادمة، كما أنني أود أن أنبهكم إلى أن هذه التسمية هذا العنوان سبق وورد في بند جدول أعمال هذه الدورة الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، وطبعاً لكم أن تقرروا ذلك في النهاية. والآن أعطي الكلمة لحضرة ممثل إيطاليا.

السيد ماركيزيو (إيطاليا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، أثنى ما وضحته مكرراً أن عنوان الاتفاقية المذكور في بند جدول الأعمال هذا، هو العنوان الصحيح للاتفاقية ولا أظن أننا في حاجة إلى تعديله أو إلى إضافة تاريخ الاتفاقية مثلاً تاريخ إبرامها أو مكان توقيعها، فنحن نعرف جميعاً عما نتحدث. ولعلكم تذكرون أن الجمعية العامة نفسها قبل سنوات أشارت إلى هذا البند بنفس الطريقة بنفس الصياغة، إذاً لا داعي لتعديل هذا العنوان الذي هو العنوان الصحيح.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل إيطاليا على ما ذكره حول الموضوع هذا.

سيداتي وسادتي إذاً انتهيت من قائمة المتحدثين ولذا أسألكم الآن هل ثمة بينكم من يود تناول الكلمة حول البند العاشر من جدول الأعمال خلال هذه الجلسة جلسة اللجنة الفرعية؟ لا فيما يبدو. إذاً سنتابع بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال أي "دراسة واستعراض التطورات المتصلة بمشروع البروتوكول المتعلقة بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية والملحق بالاتفاقية الدولية اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة" يوم الاثنين.

والآن حضرات المندوبين نبدأ مناقشة البند الحادي عشر من جدول الأعمال أي "بناء القدرات في مجال قانون

والآن ننتقل إلى البند التاسع من جدول الأعمال أي "مصادر الطاقة النووية"، مرة أخرى ليس لدي أي وفد سجل اسمه على قائمة المتحدثين عصر اليوم، ولذا أسألكم هل هناك أي وفد يود الحديث عن البند التاسع من جدول الأعمال إبان جلسة هذا العصر؟ لا فيما يبدو. إذاً نكون بذلك قد اختتمنا بحثنا للبند التاسع من جدول الأعمال أي "مصادر الطاقة النووية".

وبعد ذلك نتناول البند العاشر أي "دراسة واستعراض التطورات المتصلة بمشروع البروتوكول المتعلق بالمسائل الخاصة بالموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة". البند العاشر إذاً حضرة ممثل اليونان له الكلمة.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس وطابت أوقاتكم. لديّ التوضيح التالي الذي أقدمه. لو قررنا في نهاية المطاف أن نبقى على هذا البند من جدول الأعمال مدرجاً في جدول أعمال العام القادم، فحبذا لو أمكن إعادة صياغته فبدلاً من أن نقول دراسة واستعراض التطورات، حبذا لو أمكننا استعراض المعلومات عن التطورات المتصلة وهلم جرى، إذاً نقول دراسة واستعراض المعلومات عن تطورات وبعد ذلك نقول مشروع البروتوكول المتعلق وهلم جرى الذي تعمل عليه يونيدروا، إذاً نقول دراسة واستعراض المعلومات عن التطورات المتصلة وبعد اتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة نقول التابع ليونيدروا أي أن مشروع البروتوكول أو الاتفاقية عفواً اتفاقية دخيلة على هذه اللجنة. وشكراً

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اليونان. أولاً، وبالنسبة لتعديل بداية العنوان أي أن نقول المعلومات بدلاً من أن نقول دراسة واستعراض إذاً معلومات عن التطورات المتصلة عفواً فهذا أمرٌ سنبحثه في إطار جدول الأعمال المسمى بالبند الجديدة التي تدرج على جدول أعمال الدورة القادمة، ذلك أن بعض الوفود سبقت لها أن طالبت بالإبقاء على العنوان على حاله الآن. إذاً ربما تجري مشاورات غير رسمية حول هذا الموضوع حول ذلك البند وعندئذ يُحسم.

أما بالنسبة لعنوان اتفاقية كيب تاون لعام ٢٠٠١ فإنني أظن أن علينا أن نستخدم العنوان الصحيح من تلك الاتفاقية، وسأطلب من أميننا الموقر أن يتثبت من العنوان الصحيح لتلك الاتفاقية، فلا يجوز لنا أن نعدل ذلك العنوان. لتلك الاتفاقية عنواناً معروفاً ومعتمداً ممثل اليونان.

ووفد جنوب أفريقيا يؤمن بأن الدول النامية لها مسؤولية إزاء بناء القدرات على قانون الفضاء في دولها، وبالأخص فإن مسؤوليتها تتمثل في تبين احتياجاتها وثغراتها في مجال القدرات بحيث تشيخها وتعلم بها الرعات المختصين بهذه المبادرات وتتملك تطوير برامج ومبادرات التدريب على مجال قانون الفضاء من تلقاء نفسها. وهنا يسعدني أن أبلغكم هنا بأنه بالهام من نتائج اللجنة الفرعية القانونية في دورتها السادسة والأربعين في العام الماضي فإن موضوع قانون الفضاء بشكل عام وبناء القدرات على قانون الفضاء بشكل خاص، قد أدرج في برنامج مؤتمر القيادات الإفريقية المعنية بعلم وتكنولوجيا الفضاء التي استضافته جنوب أفريقيا بين الثاني والرابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بموضوع بناء الشركات الإفريقية في الفضاء. والتقريب عن هذا المؤتمر سيوزع أثناء الجلسة العامة للجنة الأم في حزيران/يونيو، إلا أن وفدي ينتهز الفرصة لكي يشارككم بعض جوانب تبادل الآراء الشيق الذي دار والتوصيات التي صدرت عن بناء القدرات في مجال قانون الفضاء نتيجة لهذا المؤتمر.

لوحظ أن بناء القدرات فعلاً موضوع متكرر في كافة منتديات الفضاء، وأن هناك الكثير من التوصيات في هذا المجال، إلا أن تنفيذ التوصيات هو الذي يمكن تعزيزه بشكل ملحوظ. ومن المواضيع المتكررة فوائد ثورة تكنولوجيا المعلوماتية في توفير موارد يسهل نشرها وزهيدة التكلفة في مجال قانون الفضاء، وانطلاقاً من ذلك أوصي بأن مكتب شؤون الفضاء الخارجي في الأمم المتحدة ينبغي أن يُطلب بأن يضع مع المؤسسات المختصة مثل المعهد الدولي لقانون الدولي لمعهد الفضاء دورات تدريبية وينظم دورات تدريبية وقصيرة ومرجعية حول قانون الفضاء تتاح مجاناً على الانترنت، وإن زيادة توسيع هذا البرنامج في المستقبل ليشمل دورات تدريبية متقدمة في مجال قانون الفضاء متاحة مقابل ثمن أمر ينبغي بحثه الآن. وأوصي أيضاً أثناء اجتماع المؤتمر الإفريقي أن مكتب الأوسا ينبغي أن يطالب أيضاً بتحسين وتوسيع قاعدة البيانات بين الزمالات والمنح والتمويل المتاح لتلك الدورات التدريبية. وإضافة أوصي بأن اللجنة الأم ودولها الأعضاء وبالأخص الدول المتقدمة ينبغي أن تطالب لا بمجرد توفير المعلومات حول تلك الزمالات والمنح والتمويل لأوسا وإنما أن تحس على العمل بشكل حثيث نحو زيادة توفير هذه الزمالات والتمويل.

هناك جانب آخر في بناء القدرات سجل في المؤتمر على أنه هام، ألا وهو التشبيك وهنا فإن منظمي المؤتمر طلب لهم بأن

الفضاء". وهناك وفد واحد أدرج اسمه على قائمة متحدثي عصر اليوم وهو ممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة ف. شنيبيرغر (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، حضرات المندوبين، لعلمك استنتجتم من بياننا إبان التبادل العام في وجهات النظر أن جنوب أفريقيا متلهفة لموضوع بناء القدرات في مجال قانون الفضاء، والأسباب كثيرة، إلا أن النتيجة النهائية هي التي تثير اهتمامنا أساساً وتحمسنا، فتطبيق المعاهدات الدولية الحالية وتطوير نظام القانون الدولي مزيداً في مجال قانون الفضاء لن يتثنيا إلا على أساس عالمي ومستنير. فالعالمية مطلوبة لأن التطبيقات الفضائية تتزايد أهمية من ناحية تطوير ولأن الدول النامية لم تعد مجرد مستخدمة للفضاء الخارجي وحسب وإنما أصبحت دولاً رائدة للفضاء أيضاً بشكل تدريجي. والمعلومات المطلوبة، مطلوبة لأنها هي التي تسمح وحدها للدول الحالية والدول الجديدة في مجال الفضاء بأن تكون مسؤولة في استخدامها للفضاء الخارجي بصفته التراث المشترك للبشرية لأغراض سلمية وفقاً للالتزامات الدولية.

هناك طرق كثيرة لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء، ومن طرق ضمان ذلك التقدير الأوسع وإشاعة قانون الفضاء ما من جانب المحامين الدوليين وإنما أيضاً من جانب الجامعيين والطلاب والعلماء. وهناك طريقة أخرى وهي تيسير تبادل المعلومات بين الأفراد والمؤسسات والدول وهنا أرى أن هناك التزاماً متبادلاً ومفيداً للجميع يقع على عاتق كل من الدول المتقدمة والنامية بالمشاركة الحثيثة في مبادرة بناء القدرات، لا في سياق اللجنة الفرعية فحسب وإنما أيضاً في سياق أعم أي سياق المبادرات الدولية الجارية حالياً.

والدول المتقدمة بثروتها من المعارف المتراكمة والموارد الكثيرة يمكنها، بل وينبغي لها، أن تسهم بشكل أكثر نشاط في مبادرات بناء القدرات، وبإمكانها أن تفعل ذلك فيما تفعل بالإشراف على برامج قانون الفضاء والمشاركة فيها وكذلك بتوزيع فعلي للشراكات والزمالات والمنح على طلاب الدول النامية لكي يشاركوا في برنامج قانون الفضاء في دولهم.

والمنظمات الدولية والغير الحكومية أيضاً لها دورٌ تؤيده في بناء القدرات، وطبعاً أسعدنا أن نتعلم بالأمس من بيان ممثل اتحاد الملاحه الفضائية الدولية IAF عن مبادرة بناء القدرات المشتركة بين [؟بوينغ؟] وذلك الاتحاد، وأملنا أن توزع على هذه الجلسة تفاصيل إضافية عن هذه المبادرة.

تكمّن لدينا جميعاً وعلينا أن لا نتناول هذا الموضوع وناقشه فقط في اللجنة الفرعية وإنما علينا أن نتخذ كل المبادرات الممكنة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ونعود هنا بتبادل آرائنا حول هذا الموضوع في المستقبل.

إن تحديات بناء القدرات واستبقائها في مجال قانون الفضاء كثيرة حضرة الرئيس، وقد تبدو كأداة كعقبة لو واجهناها وحدنا إلا أن هذا العالم المعولم والتعاون مطلوبان، في هذا العالم المعولم فإن التعاون مطلوب بإلحاح والشركات في مجال قانون الفضاء وبناء القدرات عليه أمرٌ سيساعد الدول كثيراً على مواجهة هذه التحديات.

الرئيس: شكراً لممثلة جنوب أفريقيا على بيانها حول هذا البند الحادي عشر من جدول الأعمال أي بناء القدرات في مجال قانون الفضاء. وقد ضمنت هذا البيان وابلًا في الأفكار الهامة، وأكدت على أهمية هذا البند وإدراجه في جدول أعمالنا. ووصفت دور الدول المتقدمة، وكيف أنه ينبغي لها أن تساهم في تعزيز القدرات ومبادراتها المختلفة، وكذلك دور البلدان النامية التي ينبغي أن تنهض بقسطها من المسؤولية فيما يخص تعزيز القدرات فيها هي. أخبرتنا عن نتائج مؤتمر الريادة الإفريقية في مجال علوم الفضاء وتكنولوجياتها، وعرفتنا بأهم القضايا التي ناقشها المؤتمر المذكور وما أسفر عنه من نتائج بقدر لا بأس به من التفصيل. كما أنك أثبتت على عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، كشأن متحدثين آخرين كثيرين، عمله في هذا المجال واستحسنتم تنظيم اجتماع للخبراء لمناقشة مناهج التعليم بخصوص قانون الفضاء، وهو الاجتماع الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. كما أوصيت أو ذكرت أن كليات الحقوق في جنوب أفريقيا سُنحت على إدراج حلقة دراسية في إدراج قانون الفضاء في مناهجها. وأخيراً أعربت عن تأييدك لفكرة إدراج هذا البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية للمرة القادمة.

شكراً جزيلاً على هذه المساهمة القيمة في مناقشتنا هذا البند، والجميع يعلمون أن دولتك هي التي كانت قد بادرت باقتراح إدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمال اللجنة الفرعية هل من وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة بشأن هذا الموضوع؟ الكلمة لليونان.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، لدي ملاحظتان اثنتان، أولاهما تخص مساهمة بلادي في نشر

يضعوا قاعدة بيانات للمشاركين فيه لزيادة التشبيك والتشاور وقرر المؤتمر أيضاً أن منتدى الكتروني لتبادل الآراء حول قضايا قانون الفضاء لصالح الممارسين والخبراء خاصة من الدول المتقدمة أمرٌ ينبغي إنشائه وهذه عملية يتم تنفيذها حالياً.

وتأييداً لهذه التوصيات جميعاً وفي صلة وثيقة بموضوع المؤتمر، أي الشراكات الإفريقية في الفضاء، سُجل أن بالأهمية بمكان أن الشراكات العالمية بشكل عام والشبكات الإفريقية بالأخص تحتاج لتعزيز بعد بناءها. ويسجل أيضاً أن الكثير من المتحدين في المؤتمر اعترفوا بدور الأوسا وقدره وأثنوا عليه، خاصة في إسهامه في مبادرة بناء القدرات من الورشات العملية الإقليمية التي نظمت ومنها في نيجيريا في عام ٢٠٠٦ إلى قاعدة البيانات التي تتم حول برامج قانون الفضاء المتاحة دولياً والتي فهمنا أنها حُينت.

وأسعدنا أيضاً أن المكتب بادر إلى موضوع بناء القدرات بتنظيم اجتماع للخبراء ناقش المنهاج الدراسي لقانون الفضاء وهذا يتفق تماماً وأحد التوصيات المعروضة على المؤتمر الإفريقي. وأملنا الآن أن هذه المبادرة لن تقتصر على المراكز الإقليمية وإنما ستتطور وتوسع بدورة تدريبية عامة متاحة مجاناً حول قانون الفضاء تلبي احتياجات الممارسين والخبراء، لا في مجال قانون الفضاء، وإنما في مجال العلوم والتكنولوجيا الفضائية والجامعيين في هذا المجال ممن يودون إدراج قانون الفضاء في مناهجهم الدراسية للقانون الدولي العام، ونحن نؤيد أوسا في هذا المجال.

حضرة الرئيس، نرى أن بالأهمية بمكان أن يذاع ويشاع قانون الفضاء على أوسع نطاق ممكن على جميع طلاب الحقوق، وهنا سنعمل خلال هذا العام بتشجيع كليات الحقوق في جنوب أفريقيا على إدراج دورة تدريبية تمهيدية حول قانون الفضاء والجو في دورات قانون الدوري العام. ونشجع أيضاً بشدة دول الأعضاء على أن تحذوا حذونا في ذلك.

بناء القدرات مشروع طويل الأجل يحتاج إلى تفان والتزام، ولكن لو تم بالإرادة السياسية اللازمة فسيُدر منافع جمة على جميع المعنيين، وكما ذكر الكثير من المتحدثين أثناء التبادل العام في الآراء فهذا موضوعٌ أهم بكثير من أن يُبحث مرة واحدة في هذه اللجنة الفرعية، ووفد جنوب أفريقيا إذاً وتبعاً يرى فعلاً أن هذا موضوعٌ ينبغي أن يبقى على جدول أعمال هذه اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين وما بعدها، وهذا سيسمح لأوسا بأن يبلغنا، في آنه، بالمبادرات الجديدة والحالية في مجال بناء القدرات. إلا أن هذه ليست مسؤولية محصورة في الأوسا وإنما

يحول دونه أي اعتبارات تتصل بحقوق المؤلفين أو حقوق الملكية الفكرية. وما قلته عن المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء يصح على الجامعات والمعاهد أيضاً، سواء تعلق الأمر بجامعة مسيسيبي أم بجامعة كولونيا بألمانيا. كذلك اللتقيان اللذان نُظما في المغرب يا حبذا لو تم جمع كل تلك المعلومات ونقلها إلى قاعدة البيانات الموجودة هنا بمكتب شؤون الفضاء الخارجي، خصوصاً لمصلحة الدول النامية فنشر قانون الفضاء يا سيدي الرئيس ليس المقصود به رجال القانون أو أهل القانون الجامعيون أو من ذوي الدراسات العليا والجامعات العليا فقط بل إنه يهم أيضاً الحكومات والمسؤولين فيها. ولست متأكداً من أن الحكومات مطلعة على آخر ما جد في هذا المجال حتى وإن كانت أطرافاً بالمعاهدات والاتفاقيات. ولا أظن أن حجم هذه المعلومات يمثل مشكلة ويا حبذا لو أن هذه المنشورات والمطبوعات المختلفة تم توفيرها بصيغة Microsoft word وليس PDF فقط حتى يمكن الاقتباس منها.

هذا هو اقتراحي وأعتقد أن الزملاء لن يمانعوا بالأخذ به وحتى إذا ما كانت هناك جوانب مالية في هذا الاقتراح فإننا سنجتهد في توفير موارد إضافية لتغطية تكاليف هذا العمل، شكراً.

الرئيس: الشكر لك يا سيدي ممثل اليونان الموقر على هذه المساهمة وقد أوردت نقطتين. الأولى تخص اليونان، وقد حدثتنا عن مؤتمر سيعقده اتحاد طلبة الفيزياء، الاتحاد العالمي لطلبة الفيزياء في أثينا بعد أسبوعين من الآن، وأن من بين أعمال هذا المؤتمر المقبل ندوة مخصصة لموضوع قانون الفضاء، ندوة تنظمها كلية الحقوق بأثينا. حدثتنا أيضاً عن ملتقى متعدد الاختصاصات بشأن قانون الفضاء.

أما النقطة الثانية لحديثك فقد خصت عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وقد أثبتت على ما يقدمه العاملون في هذا المكتب من جهود، وأكدت على أهمية قاعدة البيانات التي يديرها المكتب. واقترح إرسال كل المطبوعات والمنشورات المختلفة المتخصصة التي ينشرها المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء والجامعات، إرسال كل ذلك إلى قاعدة البيانات المذكورة لجعلها في متناول الباحثين. شكراً جزيلاً.

لست أدري إن كنت أتيت على كل شاردة وواردة فيما قلت، اليونان.

قانون الفضاء وقانون الاتصالات والتعريف به. كما أنني أود أن أعرب عن تقديري للدور الذي يضطلع به مكتب شؤون الفضاء الخارجي بهذا الصدد.

فيما يخص اليونان، فإن الاتحاد العالمي لطلبة الفيزياء، وهو جمعية أنشأت بمقتضى القانون الفرنسي وتضم أربعين بلداً ويرأسها لفترة سنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ اليونان، وهذا الاتحاد يعقد أيام السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر من نيسان/أبريل الحالي أي بعد أسبوعين من الآن في أثينا مؤتمراً للشبيبة مخصصاً لموضوع علوم الفيزياء والفلك وما إلى ذلك. وتتضمن أعمال المؤتمر ندوة تستغرق يومين اثنين مخصصة لموضوع قانون الفضاء، وسينظم هذا المؤتمر تحت إشراف ثاني إشراف رئيس الجمهورية، ويتوقع أن يشارك فيه ما يربو عن الألفي طالباً في مجال العلوم الفيزيائية، هذا أولاً وهذه الندوة الخاصة بقانون الفضاء التي حدثتكم عنها سينظمها قسم الدراسات الدولية في كلية الحقوق في أثينا، وهذا القسم قسم الدراسات الدولية في كلية الحقوق بأثينا قد اقترح على المركز الأوروبي بجعل هذا القسم هو نقطة الاتصال الوطنية بالنسبة إلى المركز الأوروبي لقانون الفضاء وهناك مقترح يدعو إلى تنظيم لقاء سنوي متعدد الاختصاصات بشأن قانون الفضاء والاتصالات الفضائية.

أما عن دور المكتب المعني بشؤون الفضاء الخارجي فيما يخص تعميم القانون الفضاء، فإني أود أن أتقدم بالشكر والتحية والتهنئة إلى الزملاء موظفي المكتب، لا يمكنني أن أذكرهم بالأسماء فالعرف يمنع ذلك ولكننا نعرفهم جميعاً. نعرف السيدات والسادة الذين يعملون بجد في مكتب شؤون الفضاء الخارجي والذين هم متخصصون في القانون، نعرفهم ونعرف ما يقدمون من عمل ولاسيما ما قاموا به من إنشاء لقاعدة البيانات الإلكترونية، وهي قاعدة ذات فائدة لا تخفى إذا ما قيست بقاعدة البيانات الكبرى في مستوى الأمم المتحدة، وأرى الزميل يؤيد رأيي. على أي حال أنا شخصياً أجد صعوبات كبرى في استنطاق قاعدة البيانات الكبرى على خلاف قاعدة البيانات الموجودة في مكتب شؤون الفضاء الخارجي تماماً فهي قاعدة غنية بالبيانات، يسهل الوصول إليها وإلى محتوياتها وأشير إلى أن مكان موقع هذه القاعدة هو الطابق التاسع من هذا المبنى. وأود أن أتوجه إلى زملائنا في المعهد الدولي لقانون الفضاء وإلى رئيس المركز الأوروبي لقانون الفضاء والرابطة الدولية للقانون كي نطلب منهم أن ينقلوا كل ما لديهم من بيانات ومعلومات على الوسائط الإلكترونية إلى قاعدة البيانات المذكورة حتى يتثنى للباحثين الوصول إلى تلك المحتويات مباشرة. ولا أظن أن هذا المقترح

الخاص بقانون الفضاء، ونرجو أن المناهج التي سيثمرها هذا الاجتماع والتي ستعرض على اجتماع لاحق في السنة المقبلة لقراءة ثانية، أرجو أن أعرف ما إذا كانت هذه المناهج بعد القراءة الثانية ستعرض على لجنتنا الفرعية القانونية أم لا، لاسيما باعتبار إدراج هذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. ونحن نرى أن من الوجيه أن تنظر هذه اللجنة الفرعية من جديد في هذا الموضوع في دورتها القادمة.

سيدي الرئيس، فيما يخص تعزيز القدرات بخصوص قانون الفضاء، فإنه ينبغي أن نولي الأولوية السياسية لهذا الموضوع ونقدم المساعدة الفعلية للدول النامية، وفي هذا الصدد فإن الأمم المتحدة عامة ومكتب شؤون الفضاء الخارجي بوجه الخصوص وكذلك المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة يمكنها جميعها أن تضطلع بدور كبير. بالإضافة إلى الأمم المتحدة فإن المنظمات الإقليمية ومعاهد البحوث لها قسطها من المسؤولية أيضاً. والصين وغيرها من الدول قد اشتركت في إنشاء منظمة التعاون في مجال الفضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادي والحكومة الصينية تدعم هذه المنظمة الإقليمية، شأنها في ذلك شأن المنظمات الإقليمية الأخرى التي تضطلع بدور هام في سبيل تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء في العديد من الدول ولاسيما منها الدول النامية.

سيدي الرئيس، في السنوات الأخيرة أحرزت الصين بعض التقدم في باب تعزيز قدراتها بشأن قانون الفضاء ولقد نشرنا الجزء الأول من مجلة قانون الفضاء، ويجري الآن إعداد الجزء الثاني والمجلد الثاني من هذه المجلة. كما أننا قد نشرنا في السنوات الماضية بعض الأبحاث وبعض الكتب التعليمية بشأن قانون الفضاء. وبعض الجامعات أنشأت معاهد لقانون الفضاء أو فتحت حلقات دراسية في هذا المجال، في هذا التخصص. وقد أتى ذلك بعض النتائج الأولية وإن كانت الدرب أمامنا لا تزال طويلة حتى نوفق في تعزيز قدرتنا في هذا المجال، والأمل يحدونا في أن نعزز التعاون والمبادلات بيننا وبين سائر الدول وأن تتضافر جهودنا في سبيل تعزيز قدراتنا في مجال قانون الفضاء. شكراً يا سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد مندوب الصين على هذا الإسهام في مناقشاتنا الجارية حول هذا البند، وهو بيانٌ عبرت فيه عن دعمك ودعم بلادك كاملاً لجهود مكتب شؤون الفضاء الخارجي وفي هذا المجال بالتحديد وخاصة فيما يتعلق بوضع المناهج التعليمية لقانون الفضاء. وأشارت كذلك أنه علينا أن ندرج

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): أجل يا سيدي الرئيس، لم تأتي على كل شاردة وواردة. قدمت الجوهر والتفاصيل، ولك الشكر. غير أنني سهوت عن تقديم اقتراح آخر. سنة ١٩٩٩، نشر مكتب شؤون الفضاء الخارجي وثيقة مرجعية ممتازة، عنوانها "الاتفاقات الدولية وغيرها من الوثائق القانونية المتاحة فيما يخص الأنشطة المتصلة بالفضاء" ورقم البيع V99 A5572، حزيران/يونيو ١٩٩٩ 1000، هذه الوثيقة وثيقة بالغة الفائدة للجميع، لا للطلبة أو الأساتذة أو أهل الاختصاص وحدهم من المهتمين بالقانون الدولي بل وأيضاً من قانون الفضاء، ولكن أيضاً للإدارات العامة. أعلم كم هو مظن العمل بشأن هذه الوثائق ومع ذلك يا حبذا لو طلبنا من نيويورك يا سيدي الرئيس تزويد المكتب بالمزيد من الموظفين الدائمين حتى يتسنى له إنشاء وحدة قانونية وإن كان التغيير في المكتب. إننا ننفق بلا حساب لأغراض الدعاية، خانني لساني، الدعاية وغيرها من الأنشطة يا حبذا لو تسنى إضافة بعض الموظفين المهرة الأكفاء إلى الزملاء العاملين حالياً في المكتب حتى يتسنى لهم القيام بهذا العمل، أقفل هذا القوس يا سيدي الرئيس. على أي حال هذه الوثيقة بحاجة إلى التحيين فقد عفا عليها الزمن ومر أكثر من عشر سنوات على طباعتها ونشرها. أرى الابتسامه على [يتعذر سماعها؟] الزميلة تباشر بتأييد الفكرة حتى وإن كانت هي التي سيؤول لها أمر الإضطلاع بهذا الأمر. المهم هو أن يتم السعي إلى إصدار جديد من هذه الوثيقة، شكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً يا زميلي العزيز من اليونان ما دتم انتقلت إلى لغة ويليام شكسبير، فإنني سأرد بنفس اللغة، بنفس اللسان. في كلمتك الثانية هذه أشرت إلى الوثيقة التي نشرها مكتب شؤون الفضاء الخارجي ودعوت إلى تزويد المكتب بالموارد المالية والبشرية اللازمة كي ينشئ وحدة قانونية مصغرة تُعنى بمثل هذه الأمور. شكراً جزيلاً، والكلمة الآن، هناك ثلاث وفود طلبت الكلمة أولها ممثل الصين الموقر.

السيد (الاسم غير مذكور) (الصين) (ترجمة فورية من اللغة الصينية): شكراً يا سيدي الرئيس، تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء هي موضوع بالغ الأهمية فيما يتصل باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ووفدي يؤيد مسعانا للوصول إلى نتائج تذكر بشأن هذا البند في سبيل مساعدة الدول النامية بخصوص تعزيز القدرات في مجال قانون الفضاء. ولقد سجلنا، أو أحطنا علماً بعقد أول اجتماع للخبراء نظمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي لتعزيز التعليم

ثانياً، بإمكاننا كذلك أن نضع نظاماً للدراسات، الدورات الدراسية. طلاب من البلدان النامية يحصلون في مكتب شؤون الفضاء الخارجي على منح دراسية أو دورات دراسية، أعرف أن هذا تم من قبل وأعتقد أن هذا هام بالنسبة لطلاب في مجال القانون أن يحصل على مثل هذه الدورات الدراسية التي يُجمع فيها كنز من المعلومات، هذا هو العنصر الثاني الذي أود أن أتحدث عنه ألا وهو بنك المنح والدورات الدراسية.

ثالثاً الآن، ضرورة التقريب بين مختلف الأقاليم والمناطق، نحن في أمريكا اللاتينية بذلنا جهداً في هذا الاتجاه وفي إطار مؤتمر القارة الأمريكية. وأعتقد أنه علينا بالفعل أن نفكر فيما تم في منطقة آسيا والمحيط الهادي، كذلك السيد مندوب فيتنام حدثنا عن اجتماع سوف يعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر في هانوي، وأعتقد أنه علينا أن نؤيد وندعم مثل هذه المبادرات التي تستحق الثناء، وعلينا أن نراعي في إطار هذا النشاط الجانب الخاص بالتدريب.

في الختام سيادة الرئيس أود أن أقول أنه في كانون الأول/ديسمبر في العام الماضي احتفلنا بأيام سياسة الفضاء وانعقدت هذه الاحتفالات في بوغوتا وناقشنا أثناء هذه الأيام قانون الفضاء وكذلك تناولنا بالنقاش موضوع الصكوك الخمسة، المعاهدات الخمس للأمم المتحدة. وأثناء هذه الاحتفالات كذلك التي امتدت على مدى أيام تحدثنا عن البث التلفزيوني عن طريق السواتل إلى آخري، وذلك من أجل توعية الجمهور بهذا النشاط وتحدثنا حتى عن إمكانية الحصول على الموسيقى من شبكات الانترنت، وقمنا بالتوعية بهذا المجال بأن هذا مكلف. تناولنا كذلك موضوع الملكية الفكرية في الفضاء وتناولنا أمثلة ملموسة كالسياحة في الفضاء وهو موضوع يُناقش بشكل متزايد في إطار الجامعات. إذاً قدمنا مثلاً حياً وطلبنا إلى الطلاب أن يشرحوا ما يفهمونه من سياحة الفضاء وما هي التحديات المطروحة في هذا المجال. وقمنا كذلك في إيطاليا هذه الأيام بعملية مقارنة لمختلف السياسات الفضائية، قارنا ما بين السياسات الغربية على سبيل المثال والسياسات الشرقية في هذا المجال. وتناولنا كذلك الاتفاقيات الثنائية وكيفية إعداد هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى الاتفاقيات متعددة الأطراف والتعاون، إلى آخره.

كل هذا تم في إطار الجهود التي قامت بها كولومبيا من أجل التركيز على موضوع قانون الفضاء. وكل هذا سيادة الرئيس، هو ثمرة عملية تحليل الدقيقة للأولويات والاحتياجات، عملية تحليل قامت بها لجنة كولومبيا للفضاء

هذا البند على جدول أعمال اللجنة الفرعية في دوراتها القادمة، ووجهت نداءً كذلك بأن توفر العون والمساعدة لهذا المجال للبلدان النامية. وذكرت يا سيدي كذلك دور منظمة آسيا والمحيط الهادي في هذا النشاط، وأعلمتنا كذلك بالخطوات التي اتخذت حتى الآن حتى وإن لم تكن إلا خطوات أولية في الصين بالنسبة لتعزيز بناء القدرات على المدى المتوسط والطويل وكذلك ناديت بتعزيز التعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى بالنسبة لهذا المجال بالتحديد، شكراً جزيلاً.

السيد ممثل كولومبيا الموقر هو المتحدث التالي.

السيد (الاسم غير مذكور) (كولومبيا) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، أبدأ بقولي أن كولومبيا تهنيئ جنوب أفريقيا على هذا الاقتراح الذكي المعروض على نظرنا، فمن الأهمية بمكان أن نسجل على جدول أعمالنا موضوع بناء القدرات في مجال قانون الفضاء وهذه مسألة أساسية. اليوم هناك صعوبات ولا شك في هذا المجال، ولكن علينا أن نبذل كل جهد ممكن من أجل توفير التدريب للشباب في مجال قانون الفضاء، وعلينا كذلك أن نعمل على مستوى التوعية في إطار الجامعات، التوعية بأهمية التطبيقات الفضائية، وخاصة بالنسبة للدول النامية. أظن أن هناك العديد من العناصر التي يمكن أن نتناولها في إطار هذا المجال، وهذا الموضوع أثير أثناء مؤتمر يونيسبيس الثالث وناقشنا هذه الفكرة باستفاضة واستمعنا إلى عدد من الأفكار الجيدة، ولكن ما زالت الطريقة طويلة أمامنا سيادة الرئيس. وأود هنا أن أركز على عناصر ثلاثة وفي إطار هذه العناصر يمكن للمكتب أن يفكر في النشاط الذي من شأنه أن يبسر هذه العملية.

أولاً أعتقد أنه من الجوانب الرئيسية والأساسية بالنسبة للبلدان النامية أن تتمكن تلك البلدان من تمويل الدراسات وتمويل طلابها، وإن لم يكن لديها هذه الموارد فلن تتمكن تلك الدول من نشر الوعي ونشر الثقافة في مجال قانون الفضاء، وبالتالي ربما فكرنا في إنشاء بنك للمنح، هيئة يمكن أن يديرها مكتب شؤون الفضاء الخارجي من أجل منح هذه المنح، وهذا البنك للمنح سوف نموله من خلال صندوق، وهذا الصندوق سيتشكل من مساهمات طوعية أو تبرعات أو حتى يمكن لأساتذة من جامعات مختلفة أن يسهموا في هذا النشاط كذلك، وبهذا الأسلوب بإمكاننا أن ننشئ فريقاً استشارياً يُعنى بموضوع المنح المذكور.

التي أنشأت بموجب مرسوم رئاسي. وفي الأسبوع القادم سوف أعطيكم بعض التفاصيل عن هذا الجانب.

في إطار المرسوم، ركزنا أساساً على التعليم وعلى إدارة المعلومات وركزنا كذلك على ضرورة التعرف على احتياجات كولومبيا في مجال التعليم، إلا أنه ليست هناك إمكانية بين ليلة وضحاها أن نضع برامج انطلاقاً من عدم، علينا أن نعرف أولاً ما هي الاحتياجات، وبالتالي ركزنا على هذا الجانب. ركزنا كذلك على الدراسات العليا في مجال قانون القضاء وفي مجال الدراسات الفيزياء الفلكية وغيرها من المجالات وتناولنا كذلك برامج جامعية والتعاون ما بين الجامعات.

وأعتقد سيادة الرئيس، أنه من الأهمية هنا أن نوجه نداءً فعلياً أن نفكر في إمكانيات تبادل الطلاب ما بين بلداننا، أن نضع برامج في هذا الشأن، وكذلك منح الشهادات المشتركة ما بين الجامعات. هذا واردٌ بالفعل في عدد من الدول، وعلينا أن نبذل الجهود بشكل مكثف في هذا المجال كي نساعد الطلاب على الحصول على هذه الشهادات.

هذه سيادة الرئيس هي بضعة ملاحظات كنت أود أن أتقدم بها بالنسبة لبند يكتسي في نظري أهمية بالغة وهو البند الخاص ببناء القدرات. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس: شكراً للسيد مندوب كولومبيا على هذا الإسهام في إطار البند الحالي من بنود جدول الأعمال وقد عبرت في هذا البيان عن دعمك الكامل لهذا البند والاحتفاظ بهذا البند على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة الفرعية. كذلك استرعي انتباه إلى عدد من النقاط الهامة. أولها، تمكين البلدان النامية من تمويل برامج بناء القدرات، وفي هذا الشأن أشرت على سبيل المثال إلى بنك للمنح أو دورات دراسية في إطار المكتب. وكذلك أشرت كذلك إلى التدريب الذي ينبغي أن يوفره للطلاب من البلدان النامية. بالإضافة إلى فكرة التقريب ما بين مختلف المناطق، وأعطيت كذلك مثلاً عن منطقة آسيا والمحيط الهادي وأشرت بالتحديد إلى عنصر التدريب. وأعلمتنا كذلك بما يجري من نشاط في كولومبيا، أنشطة مختلفة اضطلعت بها كولومبيا. وفي الجزء الأخير من بيانك ذكرت كذلك إمكانية وضع برامج لتبادل الطلاب وكذلك منح شهادات مشتركة ما بين الجامعات إلى آخره. شكراً جزيلاً.

السيد ممثل الجزائر الموقر له الكلمة.

السيد (الاسم غير مذكور) (الجزائر) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. بدوري سيادة الرئيس أتوجه بالشكر للسيد مندوب كولومبيا على مختلف الاقتراحات التي تقدم بها في هذا الشأن وأود أن أكمل بضعة نقاط أراها ويراهها وفد بلادي ذات أهمية.

يبدو لنا أن هناك مسألتان أساسيتان بالنسبة لهذا النقاش، أولاً أن نعرف ما نعنيه بمصطلح القدرات، فأحياناً نتحدث عن التدريب وعن الندوات وعن الأساليب الإلكترونية للتبادل إلى آخره. إذاً ربما كان علينا أولاً أن نحدد ونعرف بدقة ما نعنيه بعبارة تعزيز القدرات أو بناء القدرات.

وأعتقد أن النهج الذي ننتهجه نهج عملي ملموس أي أن نحصل على عناصر تسمح لمختلف الدول بالمشاركة في مناقشاتنا اليوم وفي المستقبل، ولا أعتقد كذلك أنه علينا أن نتناول هذا الموضوع من منظور احتياجات الدول النامية فقط للسبب التالي، إذا ما فعلنا ذلك فسوف نفقد الدول الأخرى اهتمامها بهذا الموضوع. أعتقد أن الأمر يخص كل الدول الأعضاء نامية أو غير ذلك. إن كنا نتحدث بالفعل عن المستقبل فربما كان علينا أن نطور القدرات في مختلف الدول كي نتمكن من التصدي للتحديات التي سيتعين علينا أن نواجهها في المستقبل في مجال قانون القضاء.

إذاً علينا أن نعد ليس فقط لليوم وإنما للمستقبل، أعتقد أننا ما زلنا نتمسك أساساً بما فعلناه بالنسبة للمعاهدات الخمس، في حين أنه علينا أن نتوجه بأنظارنا إلى المستقبل لقضايا أخرى كسياحة في القضاء إلى آخره، قضايا حتى وإن لم تكن ملحة اليوم فستتم بهذا الإلحاح في المستقبل. إذاً كل هذه القضايا لا تخص البلدان النامية وحدها وإنما تخص كل البلدان.

الاقتراح الذي يتقدم به وفد الجزائر هو التالي، ربما كان علينا أن نقوم بهذه المناقشة في إطار فريق للخبراء، فعلياً أن ندخل في عمق هذا الموضوع وتفصيله بل وربما كان علينا أن نتناوله من منظور استراتيجي، هل بإمكاننا اليوم أن نعمل على وضع استراتيجية على وضع آلية أو برنامج يسمح ببناء هذه القدرات التي سنحتاج إليها في المستقبل.

وبعد عشرة أعوام ربما جلسنا مع هؤلاء الذين سنقوم بتدريبهم، وربما في ذلك الحين سنكلفهم هم بمواصلة الطريق. هذا هو الاقتراح الذي كنت أود أن أتقدم به سيادة الرئيس. إذاً

الجاري في مجال القانون العام هناك عنصر يخص قانون الفضاء يدرس في جامعاتنا. وهناك فارق فقط في ساعات التدريس بالنسبة لهذه الدورات، بطبيعة الحال ساعات التدريس بالنسبة للقانون الدولي العام أكثر من عدد ساعات التدريب بالنسبة لقانون الفضاء. ولكن هذه المواد إلزامية بالنسبة لمجموعة من الطلاب في مجالات مختلفة، وهذه الدورات الدراسية تُخصص كذلك للعاملين في مجال النقل، وعلى سبيل المثال جامعة الطيران، وهناك مئات من الطلاب يحضرون هذه الدروس والدورات.

في أوكرانيا نقوم بالتركيز كذلك على أنشطة مركز قانون الفضاء الذي عمل بنجاح حتى الآن لمدة عشرة أعوام في كييف، وهو يجمع ما بين جوانب البحث والتعليم والمشورة القانونية وكذلك نشاط للنهوض بقانون الفضاء، ليس فقط في أوكرانيا، وإنما في المنطقة بأكملها. وهذا المركز نفذ مشاريع هامة حتى الآن وصدرت عنه مطبوعات مختلفة حول تشريعات قانون الفضاء في أوكرانيا، بالإضافة إلى دراسات علمية مختلفة. وعلى أساس نشاط هذا المركز تم تقديم خمسة أبحاث ذات أهمية بالإضافة إلى نشاط آخر يخص الدورات التدريبية.

السيد الرئيس، هناك كذلك مراكز أخرى نتعاون معها منها مراكز في أفريقيا وفي آسيا، وفي الوقت الراهن نساعد هذه المراكز على إدراج العنصر الخاص بقانون الفضاء ونسجل مع الارتياح بأن هناك فريق عامل تحت إشراف وكالة الفضاء الأوروبية. هذا الفريق مكلف بصياغة هذا العنصر الخاص بقانون الفضاء لهذه المراكز الإفريقية والآسيوية. وإنما في الوقت الراهن كذلك نعد لنشاط آخر سيستهدف دول الاقتصادات الانتقالية. ونفكر في إنشاء مراكز أخرى في أوكرانيا في مدن أخرى حيث يوجد مركز للشباب في مجال الفضاء يُعنى بالجوانب التقنية.

إذاً نفكر في إنشاء مراكز أخرى بمشاركة متخصصين من الاتحاد الروسي وكازاخستان ضمن دول أخرى في المنطقة، ونعتقد بدورنا أنه من المفيد أن نبقى على هذا البند على جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية في دوراتها المقبلة.

الرئيس: شكرا لحضرة ممثلة أوكرانيا على بيانك هذا، وفيه أشرت إلى الأهداف، الهدف من وراء إشاعة التعليم في مجال قانون الفضاء. وفي هذا الإطار أدليت بثلاثة تعليقات، أولاً أشرت إلى المكون التعليمي ومكون البحوث العلمية ومكون إذاعة المعلومات والمعارف من خلال ندوات أو منتديات أخرى. ثم وافيتنا بمعلومات مفصلة عن التدريس والتعليم وبرامج التعريف بقانون الفضاء في بلادك أوكرانيا مع التأكيد أساساً وخصيصاً على

علينا أن نواصل إدراج هذا البند على جدول أعمالنا، وربما في شكل مناقشات تدور في إطار فريق للخبراء. شكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً للسيد ممثل الجزائر، لقد ذكرت يا سيدي في إسهامك وبيانك موضوعين. الموضوع الأول يخص تعريف مفهوم بناء القدرات، فحتى الآن لم نحدد هذا المفهوم ولم نعرفه. وفي هذا الشأن أشرت إلى مواضيع جديدة بالنسبة لقانون الفضاء وتحدثت عن تجديد وإنعاش قانون الفضاء. بالإضافة إلى أنك اقترحت أن ن فكر بوضع استراتيجية للمستقبل في هذا المجال، وإن أمكن ذلك بإمكاننا أن نجري مناقشاتنا في إطار فريق للخبراء. شكراً جزيلاً وأعطي الكلمة الآن لأوكرانيا.

السيدة (الاسم غير مذكور) (أوكرانيا) (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس، في تقرير الجمعية العامة تمت الإشارة إلى اجتماع تم في كييف، وهي الوثيقة 105/880، وورد في هذه الوثيقة أنه هناك عملية تحليل ستتم بالنسبة لقانون الفضاء من أجل توسيع الإمكانيات في هذا المجال. وفي هذا الشأن، وفد أوكرانيا يحيط علماً مع الارتياح بأن هذا الموضوع قد طُرح على [؟ يتعذر سماعها؟] وأعتقد أن السيد مندوب الجزائر قد أصاب في تقديره قائلاً بأنه علينا أولاً أن نحدد وبوضوح ما نعنيه ببناء القدرات. حتى الآن استطعنا أن نمر مروراً ناجحاً إلى حد ما في هذا المجال، ولكن أعتقد أنه علينا أن نحدد المفهوم بشكل أفضل.

وهناك عناصر ثلاث، عنصر التعليم، وهو يغطي تقاسم المعلومات وتوسيع المعارف بالنسبة لقانون الفضاء وكذلك تعزيز النشاط الذي يتم على مستوى الجامعات، بالإضافة إلى برامج للتدريب المهني ودورات عملية. وكذلك عنصر البحث والتطوير. وبعد ذلك هناك عنصر آخر ألا وهو نشر هذه المعارف الخاصة بقانون الفضاء، وذلك عبر وسائل عدة منها وسائط الإعلام وكذلك من خلال قاعدة بيانات ربما، وكذلك الدعوة لعقد حلقات دراسية وندوات حول جوانب قانون الفضاء بمشاركة أكبر قدر وأكبر عدد من المتخصصين في هذا المجال من القطاع الخاص والعام وعلى المستويات الإقليمية والدولية.

بالنسبة للعنصر الأول، نود أن نقول أنه بالإضافة إلى تطوير قانون الفضاء هناك اتجاه مستمر لتطوير هذا القانون، هناك برامج ودورات تُنظم في هذا الشأن في إطار نشاط يتم بالنسبة للقانون العام، وبالتالي فإنه في إطار النشاط والبرامج والتدريب

سلوفينيا، على سبيل المثال لا الحصر، ونسوق هذا المثال عن أوروبا فقط. إذاً من الصعب جداً أن نرسل طلابنا المتخرجين بدرجة جامعية بمبلغ خمسة عشر ألف دولار أو بالأحرى يورو، خاصة بسبب سعر الدولار حالياً، فالتكاليف في أوروبا باليورو للأسف. إذاً لا بد لهذا التدريس أن ينشر ويشاع لا مجاناً ولا من خلال زمالات دراسية ومنح دراسية محدودة جداً وإنما بطرق تجعل الشباب الذين يهتمون بالموضوع يتمكنون من دراسته. فعليهم أولاً أن يخرجوا من بلادهم ولا بد من أن يحظوا باستقبال حار، وهذا ما نفعله نحن في اليونان ونحن نفتخر لذلك، فالطلاب الأجانب الذين يأتون إلينا لا يدفعون شيئاً تقريباً، مع أن بلادنا لها موارد مالية محدودة جداً. إذاً أتحدث هنا عن الدول الاقتصادية الكبرى الكبيرة في اقتصادها وأطالبها بأن تحاول مساعدة هؤلاء الطلاب الذين هم موهوبون جداً ولهم طاقات هائلة.

إذاً حضرة الرئيس هذه ملاحظاتي ولن أطيل بالحديث عليكم علينا أن ننتبه إلى هاتين الملاحظتين في رأيي. وشكراً.

الرئيس: شكراً لحضرة ممثل اليونان على هذا الإسهام في النقاش، وقد سلطت الضوء فيه على نقطتين تحديداً. أولاً التقرب أو التقارب على نطاق أوسع بين القانونيين والدبلوماسيين المعنيين بقانون الفضاى وقد اقترحت أن تنشأ جماعة من القانونيين المعنيين بقانون الفضاى من دون أن يكون هذا نادياً حصرياً، نخبياً. وثانياً اقترحت إنشاء نظام زمالات دراسية ومنح دراسية، وفي هذا الإطار وجهت نداءً إلى الدول الفضائية الكبيرة من أجل أن تؤيد وتساند في إنشاء مثل هذا النظام نظام التدريس بالمنح الدراسية.

شكراً جزيلاً مرة أخرى إذاً والكلمة الآن إلى حضرة ممثل فرنسا.

السيد (الاسم غير مذكور) (فرنسا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، آمل ألا استغل وقتكم كثيراً في مساء يوم الجمعة هذا، فبدافع شيء ما من زملائي وخاصة المتحدث الأخير، أرى أن أقول التالي.

في الجامعات الفرنسية هناك نشاط هام في مجال قانون الفضاى ومثلما ذكرت زميلتنا من أوكرانيا فلدينا عموماً في إطار تدريس ودروس القانون الدولي العام هناك جزء من التدريس مما يتناول قانون الفضاى وفي جامعات أخرى حتى لدينا دروس خاصة تعطى حول الفضايات الدولية، ونقارن فيها بين القانون

إنجازات مركز قانون الفضاى الدولي المتواجد في عاصمة بلادك كييف، وقد نجح هذا المركز في القيام بمثل هذا العمل الهام منذ عشر سنوات. ثم أعلمتنا أيضاً ببعض المشاريع التي ينفذها ونفذها المركز بما في ذلك مؤتمر نظمه المركز جنباً إلى جنب مع مكتب شؤون الفضاى الخارجي في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. وقد أبرزت أيضاً ضرورة تكثيف التعاون مع مراكز من هذا القبيل في أنحاء العالم قاطبة، واقترحت تحديداً إنشاء مركز مخصص لإشاعة قانون الفضاى ونشره في أوكرانيا، على أن يركز هذا المركز على احتياجات الدول التي بدأت لتوه تطور قانون الفضاى. كما اقترحت إدراج بند عن هذا الموضوع تحديداً في جدول أعمال لجنتنا الفرعية.

إذاً لم يعد هناك أي متحدثين مدرجين على قائمة هذا البند فهل هناك من يطلب الكلمة الآن؟ ألاحظ أن ممثل اليونان الموقر قد طلب الكلمة.

السيد ف. كاسابوغلو (اليونان) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً حضرة الرئيس، بعد أذنك سأحدث مجدداً خاصة بعدما ذكره الزملاء والأصدقاء من الجزائر وأوكرانيا وكولومبيا. وأواجه في الواقع هنا تحدياً، فلا أستطيع أن أقوم إغراء التفوه بكلمات إضافية وبأفكار إضافية.

أولاً من الضروري أن نقيم علاقات أوثق وأوسع نطاقاً مع الزملاء من الدبلوماسيين ومن المختصين والقانونيين المعنيين بقانون الفضاى، هذا هام لا من الناحية الاجتماعية فنحن نعرف بعضنا البعض وعلاقاتنا ودية إلى حد كبير ولكن لا بد من أن نتطلع على النهج الذي يسلكونه في التعليم وفي النظم التي يستعينون بها، بل ولا بد من أن نتطلع على النهج العلمي الذي يتبعونه في تناول مشكلات الفضاى. وهذا هام لا صعيد المؤسسات أي أن تتم هذه العلاقات بين الكليات والمؤسسات لا، أتحدث عن علاقات فيما بيننا وهذا قد ينشأ مجتمعاً. ولا أتحدث هنا بتاتاً عن ناد من المصطفين، أتحدث فقط عن جماعة من القانونيين المعنيين بالفضاى والعلماء وهلم جرى.

ثانياً من الأهمية بمكان، وهنا أرجع إلى ما ذكره صديقي السفير من أريفالو من كولومبيا، من الأهمية بمكان أن لا يكون تدريس قانون الفضاى مسألة ترفية، أي أن يتم هذا التدريس على يد مؤسسات تطالب بثروات طائلة تتراوح بين اثني عشر وأربع عشر ألف دولار وثلاثين ألف دولار على حد ما أعلم. وهنا لا أتحدث عن الدول غير الصناعية وإنما عن دولنا الصغيرة أيضاً سواء كانت اليونان أو بلغاريا أو الجمهورية التشيكية أو

الدولي حالياً بشكل عام في الجامعات الفرنسية، ووافيتنا بمعلومات عن تدريس موضوعات قريبة جداً من قانون الفضاء مثل قانون البحار أو قانون المحيط المتجمد الجنوبي.

كما ذكرت أيضاً الدورة التدريبية حول الفضاء والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وذكرت أيضاً دعم فرنسا لأقساط التسجيل والأقساط التعليمية التي تُدفع عن هذه الدورات التدريبية، ووافيتنا بمعلومات هامة جداً حول الدورة التي نظمها المركز الأوروبي لقانون الفضاء.

وأعربت أيضاً عن استعدادك بالتفضل بموافاتنا بأي معلومات أخرى قد تطلبها الوفود، معلومات أكثر تفصيلاً لو أرادت الوفود طبعاً أن تتصل بك خارج هذه الجلسة.

إذاً هل هناك أي وفد آخر يطلب الكلمة الآن حول هذا الموضوع بالذات؟ لا فيما يبدو.

إذاً حضرات المندوبين، حبذا لو أمكننا الآن أن نرفع هذه الجلسة كي يتمكن الفريق العامل المعني بحالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها من عقد جلسته الآن. وسيعقد جلسة بذلك جلسته الخامسة.

ولكن قبل ذلك أذكر المندوبين ببرنامج عمل صباح الاثنين، سنجتمع في تمام العاشرة، ونتابع عندئذ أملاً في أن نختتم بحثنا للبند ثمانية(أ) من جدول الأعمال أي تعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، والبند ثمانية(ب) أي طبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. وكذلك سنتابع بحثنا للبند العاشر من جدول الأعمال أي "دراسة واستعراض التطورات المتعلقة بمشروع البروتوكول الخاص بالموجودات الفضائية والملحق باتفاقية في الضمانات الدولية على المعدات المنقولة". والبند الحادي عشر أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء".

والفريق العامل المعني بحالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها سيعقد أيضاً اجتماعه التالي، وتكون تلك جلسته السادسة تحت رئاسة رئيسه، وأتصور أن الوقت المتاح له سيكون كافياً لمناقشة كل الموضوعات المتصلة بالبند.

أي تعليقات أو أسئلة حول برنامج المقترح هذا؟ لا فيما يبدو، وبذلك اعتزم رفع هذه الجلسة، والآن أدعو السيد فاسيليوس كاسابوغلو إلى ترأس الجلسة الخامسة للفريق العامل

الفضاء، قانون الفضاءي الخارجي وبين قانون المجالات الأخرى مثل البحار أو المحيط المتجمد الجنوبي.

وتحديداً هناك في جامعة باريس الحادية عشرة درجة ماجستير اثنين أي تمتد على خمس سنوات بعد نيل البكالوريا في مجال قانون الفضاء والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وهذا تعليم أقول بدون تواضع شديد طبعاً لأنني أعلم قانون الفضاء ولا بد أن أعرب عن بعض التحفظات. إذا أظن أن مستوى التدريس بدون تواضع هو من أفضل الأنواع وذو جودة عالية، عدا ما أقوم به أنا طبعاً الباقي ذو جودة عالية وفي مجال قانون الفضاء والاتصالات السلوكية واللاسلكية يمكنني القول أن مستوى التعليم مستوى ممتاز والأقساط الدراسية هي مجانية، كما هو العادة في فرنسا، فالدولة هي التي تتكفل بأقساط التدريس وطبعاً تكلفة المعيشة في منطقة باريس ليست بزهيدة ولكن على الأقل أقساط التعليم متدنية جداً. وفي الجامعة أقوم بتعليم قانون المجالات الدولية أي قانون الفضاء الخارجي وقانون البحار وقانون المحيط المتجمد الجنوبي، هذا ما أدرسه.

وأخيراً ملاحظة سريعة حول الدورة التدريبية الصيفية وهذا أمرٌ ذكر في إطار وعرض بيان المركز الأوروبي لقانون الفضاء، هناك دورة تدريبية صيفية على قانون الفضاء منسجمة في إطار المركز الأوروبي لقانون الفضاء، وهو نفسه جزءٌ من الوكالة الفضائية الأوروبية وكل عام ننظم دورة صيفية ويمكننا أن نستقبل حتى ونقبل عدد من الطلاب من دول غير أوروبية، وهذا ما نفعله منذ فترة طويلة أصلاً. إذاً هناك عدد لا بأس به من الطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي، وطبعاً في الكثير من الجامعات الأوروبية هناك العديد من الطلاب من غير الفرنسيين ممن التحقوا بجامعاتنا وعلى سبيل المثال لا الحصر سأذكر درجة الماجستير في جامعة باريس الحادية عشرة وهنا يمكن القول على الأقل أن نحو نصف الطلاب وعددهم ثلاثين تقريباً ليس بفرنسي، فهناك الكثير من الجنسيات الممثلة من كافة أنحاء العالم وخاصة من أوروبا طبعاً. إذاً هناك طلاب كذلك أو أوكراينيين أو غير ذلك، وطبعاً معرفة الإنكليزية والفرنسية مطلوبة ومشرطة وهذا ربما يحد من إمكانيات استقبال البعض، ولكن هذا هو الحال.

وأنا على أي حال تحت تصرفكم لموافاتكم بأي معلومات أخرى حول تدريس قانون الفضاء في فرنسا وشكراً.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثل فرنسا على هذا الإسهام في النقاش، فقد أعلمتنا بوضع تدريس قانون الفضاء

المعني بحالة معاهدة الأمم المتحدة المتصلة بقانون الفضاء وتطبيقها.

ولكن قبل أن أدعوه إلى ترأس ذلك الفريق العامل حول البند المذكور، سأخطركم بأن البيان المشترك حول فوائد الانضمام إلى الاتفاق الذي ينظم أنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى الصادرة عن الدول الأطراف في الاتفاق، قد أصبح مترجماً إلى جميع لغات الأمم المتحدة، وإضافة إلى اللغة الإنكليزية التي كانت متاحة سابقاً أصبحت النسخ الأخرى باللغات الأخرى متاحة الآن أيضاً، ويتم توزيعها حالياً في القاعة. وبذلك يمكننا أن نبدأ مناقشتنا أو نتابع مناقشتنا لتلك الوثيقة الهامة يوم الاثنين، بل والآن.

إذاً يمكن بدء مناقشة تلك الوثيقة أي ذاك البيان المشترك في إطار الفريق العامل. والآن أدعو رئيس الفريق العامل المعني بالبند الثالث إلى إتمام عمله واجتماع اللجنة الفرعية هذا يرفع حتى صبيحة الاثنين في تمام العاشرة.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٥/٤٩